

هل تعود قطر
إلى أهلها؟إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

دائماً، وعلنا، بانهم يريدون اغتيال رجاليها، وضرب قواعدها بالصواريخ، ونسف مصفحاتها بالمفخخات. ولو صدقت النوايا ونجحت الوساطات المحلية والدولية وتحققت المصالحة فإن ذلك سيعني عودة الحياة في دول المنطقة إلى وضعها الطبيعي القديم، لا غالب ولا مغلوب، ولا قاتل ولا مقتول، ولا ناهب ولا منهب.

ولكي يتحقق هذا النصر المبين لا بد من قطع حبل السرة القائم حالياً بين الأموال القطرية وبين إيران خامنئي وتركي اردوغان والإخوان وباقي شلل الإرهابيين الآخرين. وهذا ما سيجعل النظام الإيراني أضعف، وأقل توحشاً في تدخلاته التخريبية في المنطقة، وهو المحاصر بالعقوبات الأميركية وبجائحة كورونا. وأول النتائج وأسرعها تقلص وجود الحرس الثوري والمليشيات العراقية واللبنانية في سوريا، وانتهاء الحرب في اليمن، أو اقترانها من النهاية تمهيداً لعودة اليمن إلى وحدته وسلامه. كما أن من المتوقع، أيضاً، أن تضعف القبضة الإيرانية في العراق ولبنان وفلسطين، ويصبح في مقدور العراقيين واللبنانيين والفلسطينيين تقرير مصيرهم بحرية ودون وصاية من أحد.

وعلى الجانب الآخر التركي سيعجل ذلك بدخول تركيا اردوغان في موسم انكماشها العسكري والاقتصادي، الأمر الذي سيخلص ليبيا من عساکرها ومركزتها، كما سيوقف حروبها في سوريا والعراق، أو يخفف أضرارها إلى حد بعيد.

بعبارة أخرى، إن الحياة، من المحيط إلى الخليج، ستصبح أحرى وأجمل، وستصدق موسيقى الأفراح والابتهاج في الشوارع والساحات والميادين بعد أن ملئت رصاصاً ودخاناً وماتم. ولعل أهم وأكبر المنافع من تلك المصالحة أنها ستعيد فتح أبواب

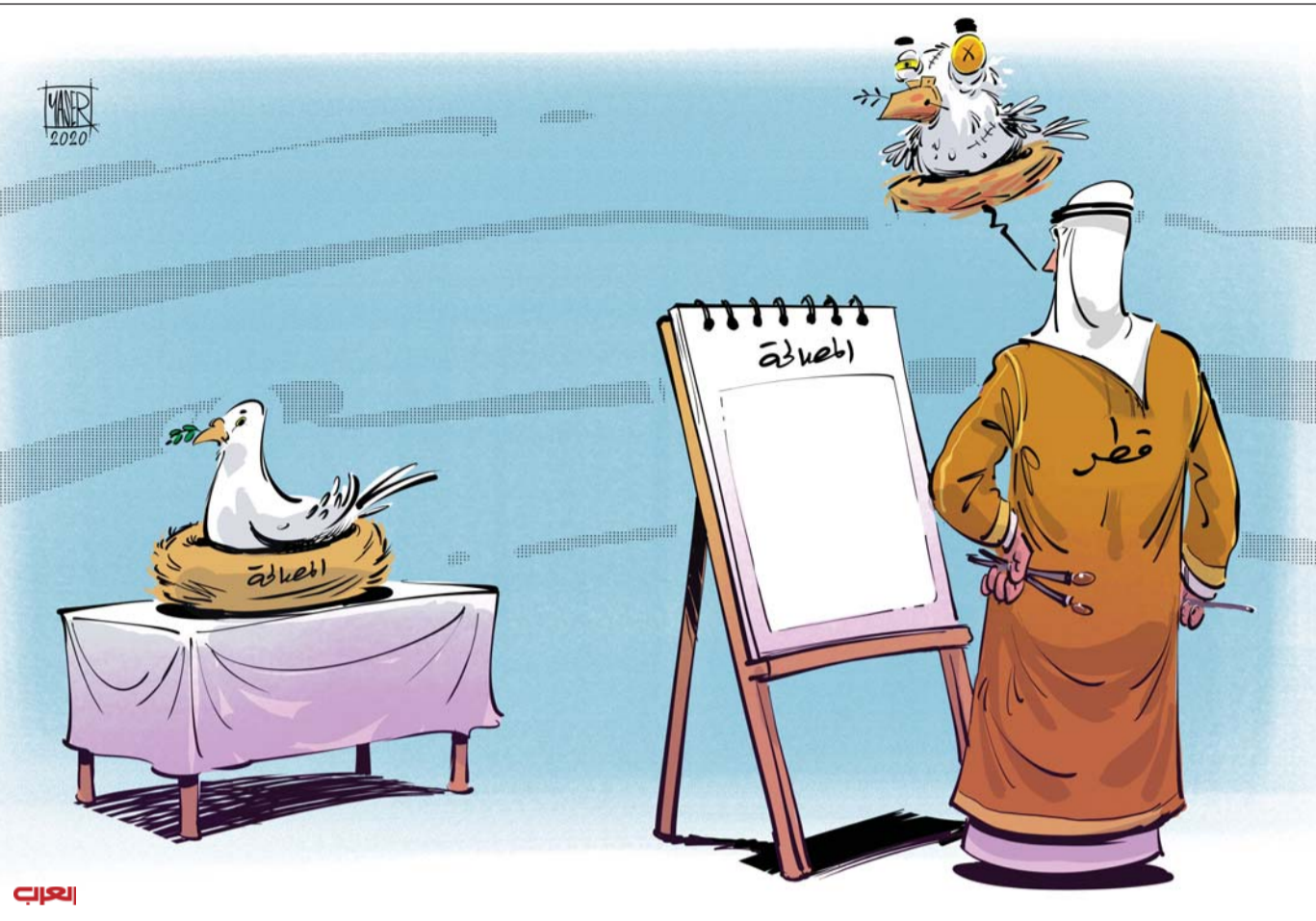
الدنيا كلها أمام المواطنين القطريين، وخصوصاً منهم رجال الأعمال. إضافة إلى أن الأموال الهائلة الضائعة التي تتفحقها حكومة قطر على القتل والحرق والتامر وشراء العصابات، وعلى الإعلام السيء، وعلى حماية من الإيرانيين والأتراك والإخوان المسلمين في مشاريع استثمارية مربحة في الخليج ومصر والدول العربية الأخرى الأوج من غيرها إلى الاستثمار الخير النافع لشعبها وللمستثمرين.

ولكن ذلك لن يتحقق بسهولة وبجرة قلم. فلكي يمكن للوسطاء أن يجمعوا الجمر مع الثلج في كف واحدة، والصفيف والشتاء على سطح واحد، لا بد من أن تكون النوايا للمصالحة دقيقة وصرحة وعادلة، ولا بد من أن تكون القوى الدولية

في 5 يونيو 2017 قررت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، ثم تبعها الأردن بخفض تمثيله الدبلوماسي معها وإلغاء ترخيص قناة الجزيرة. وذلك لأن قطر، رغم صغرها وقلة عدد سكانها، تمكنت بأموالها الطائلة من أن تكون، في السنوات العشر الأخيرة، شوكة مؤلمة في خاصرة شعوب المنطقة، قبل حكوماتها، وعمالاً فاعلاً في تقوية سواعد أعدائها الطامعين الحاقدين، وتشجيعهم على المزيد من تخريب حياة الملايين من الأبرياء الذين لا ذنب لهم ولا جريئة.

وبسبب ذلك أصبح الحديث المستجد عن مصالحة تعيد الأمور إلى سابق عهدها بين قطر ومقاطعيها نغمة تفاقول لدى الغالبية العظمى من الخليجيين والعراقيين والسوريين واللبنانيين والمصريين واليمنيين والليبيين والسودانيين والفلسطينيين الذين يتمنون، مخلصين، أن يكون الحاكم القطري قد آمن، أخيراً، بأن حزام الأمان الدائم والحقيقي لقطر، شعباً وحكومة، هم أهلها. أما الإيرانيون والأتراك والإخوان المسلمون فلن يكونوا ذلك الحزام في غد متقلب مجهول لا يعرف أحد ماذا سيجعل من خبايا ومفاجات. أما الذي يعتقد بغير ذلك فهو براهن على سراب، إلا إذا كان ناموراً مكلفاً، من قبل الولايات المتحدة أو غيرها، بالانغماس في كهوف المجاهدين، بوظيفة ساعي بريد.

إذ ليس معقولاً أن تكون قطر، وهي الدولة الصغيرة المرتبطة عملياً وواقعياً مع أميركا بأكثر من رباط، ويكثر من دليل، قد اختارت، بإرادتها الحرة وحدها، الاصطفاف مع أعداء أميركا الهاتفين



العرب

الحكومة القطرية أن تتوجه لتلك الملايين وتعترف بذنوبها الكثيرة، وتعترف بتعويض المتضررين. فهل ستفعل الحكومة القطرية ذلك في يوم من الأيام؟
والآن وقد ذهب ترامب مع عودته بإعادة إيران، طائفة مستسلمة، إلى طاولة المفاوضات، وقابلة بشروط وزير الخارجية مايكل بومبيو، وجاء غريمه الذي لا يعرف أحد، لحد الآن، هل سيبارك سياسات سلفه ترامب الإيرانية والتركية والإخوانية فيجدد طلب المصالحة بين قطر وخصومها، أم سيقدر غير ذلك، فيأمر الشيخ تميم بن حمد بأن يبقى في برزخه الإيراني الأردوغاني الإخواني ليهش به على غنمه في المنطقة والعالم، ومن أجل مآربه الأخرى؟
الخبر اليوم بفلوس وغدا ببلاش.

وهل ستقبل، بسهولة، أن تنزع أنيابها الإيرانية والتركية والإخوانية، وتتوقف عن مد جماعات الذبح الحلال بالمال والسلاح في سوريا ولبنان والعراق وليبيا واليمن، وتطرد قادة الإخوان من ملاذهم الآمن على أراضيها؟
ولأن قطر، برغم صغر حجمها وقلة سكانها، كانت أكبر مصادر الألم والضرر لشعوب المنطقة، أكثر من حكوماتها، فليس ببساطة، بعد كل ذلك التاريخ المعقد بدماء الملايين من الأبرياء، أن يتسامح ذوو القتل والمغيدين والمهجريين والمتضررين بالمال القطري ويطووا صفحات الماضي الأليم دون اعتراف بالخطأ.
ومؤكد أن الحكومة السعودية ومصر، بشكل خاص، واضعتان ذلك في حساباتهما، وستطلبان من

الفاعلة راغبة، فعلاً، في إجراء مثل هذه الجراحة العميقة في موازين القوى والنفوذ في المنطقة.
فلا الظروف الإقليمية والدولية، ولا قطر نفسها ولا السعودية في وضع يسمح بحدوث مثل هذا الانقلاب الاستراتيجي دون ضمانات أكيدة ثابتة ودائمة، ومراجعات عميقة ودقيقة، وتعب شديد وطويل.
فمن غير المتوقع أن تقبل السعودية المصالحة مع قطر بوضعها العادي الذي استدعى المقاطعة. كما أنها لن تقبل أيضاً بمصالحة ثنائية بين الحكومتين وتترك حلفاءها الإماراتيين والبحارنة والمصريين هدفاً لتدخلات الحكومة القطرية ومؤامراتها.
وهنا يبرز سؤال: إلى أي مدى يمكن أن تذهب قطر من أجل تلك المصالحة؟

التي تتوالى، حالياً، تأكيدات مسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي للإدارة الأميركية القادمة حول أهمية إشراك دول المنطقة في أي حوار أو تفاوض يخص مستقبل المنطقة مع النظام الإيراني. وتأتي تلك التأكيدات من أكثر من مصدر وتتجلى في أكثر من موقف خليجي.
أي تهميش أو تجاهل لهذه الدول هو بمثابة إصرار من قبل الإدارة الأميركية، خاصة الديمقراطية، على تكرار ارتكاب الأخطاء التي بنيت في الماضي على الثقة في تعهدات النظام الإيراني.
غالباً ما يتركز الحوار الأميركي مع إيران في ملفات تكون الإدارة الأميركية في مازق فيها، وتريد الخروج منها بأقل الخسائر. حدث ذلك مع أفغانستان والعراق، من خلال قرار سحب القوات الأميركية بعد الاتفاق النووي سيء السمعة.
وخلال هذه الأيام، المشهد الأبرز للحوار بينهما، إلى جانب الملف النووي وتطوير الصواريخ الباليستية، هو الملف العراقي الذي يحتل مكانة مهمة في الإستراتيجية العربية، والخليجية بشكل خاص. لذا فإن احتمال حدوث أي شيء بين الولايات المتحدة وإيران مسألة واردة سواء بالحوار أو التصعيد.
لكن الثابت في العلاقة الأميركية الإيرانية، منذ 1979، أن إيران تسعى من وراء أي تفاهم إلى التمدد في دول الخليج، واستغلال أي اتفاق يحدث بعيداً عن هذه الدول إلى توسيع نفوذها في الجوار الجغرافي. وكان إيران تعتبر الحوار الأميركي أو الغربي معها، اعترافاً منها بأنها قوة إقليمية أكثر من أنها عامل استقراراً وتهديد للاستقرار في أهم بقعة إستراتيجية دولية.

الخليجيون
والحوار الأميركي - الإيراني

المنطقة. وأن إشراكهم في أي تفاهم هو حق سيادي لدولهم التي عادة ما تكون المتضرر من طبيعة العلاقات الأميركية الإيرانية، سواء بتوقيع اتفاقية مثل تلك المعروفة بالاتفاقية النووية، أو حتى إن أصاب تلك العلاقة اختلاف وتصعيد في اللغة السياسية يؤدي إلى تهديد استقرار المنطقة.
التشاور مع دول مجلس التعاون الخليجي ليس معادلة لمصلحة هذه الدول، ولكنه أيضاً لمصلحة "الصديق الأميركي"، فهو الآخر لديه مصالح يحتاج تحقيقها إلى التفاهم مع أبناء المنطقة، الذين باتوا اليوم أرقاماً صعبة في معادلة السياسة الإقليمية والدولية، وبشهادة أوباما نفسه، بعد أن تآكدا من أهمية عدم ترك "الببيض كله في سلة واحدة".
كما أن التشاور يصب في مصلحة "الجار الإيراني" الذي يعانى من أزمات اقتصادية وسياسة داخلية وخارجية وعقوبات دولية حالت دون تحقيق طموحات شعبية، بسبب مغامراته السياسية غير محسوبة العواقب، وأن الإنقاذ لن يكون إلا بالتفاهم مع جواره العربي، الذي يمكنه أن يلعب دوراً في إقناع المجتمع الدولي بأهمية عدم التضيق عليه. هذا بالطبع يحتاج إلى سياسة عقلانية والابتعاد عن العناد السياسي وممارسة الفوقية ضد الجوار. ولكي لا تكرر أخطاء الماضي مستقبلاً يجب الالتزام بأمريتين اثنتين، الأولى، إشراك الدول الخليجية في أي حوار أميركي - إيراني قد يحدث مستقبلاً، فهي أكثر فهماً للشخصية الإيرانية، وعامل أساسي في النجاح أو الفشل. والأمر الثاني، أن تغير القيادة الإيرانية أسلوبها الفوقي وعجرفتها السياسية في التعامل مع جيرانها، لأن الأزمات والخلافات المعقدة تحتاج إلى عقول تتخاطب بالمنطق والفهم المشترك، وليس بتجاهل الآخر.

ومع أن أغلب المراقبين يستبعدون أن يكرر الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن سياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما في المنطقة، وهو احتمال كبير لأسباب عدة، إلا أن سياسة الشد والجدب التي تصل إلى عنق الزجاجة ثم تنفج، تؤكد أهمية وضع السيناريو الأسوأ في المقدمة منعا للمفاجات.

التشاور مع دول مجلس التعاون الخليجي التي باتت اليوم أرقاماً صعبة في معادلة السياسة الإقليمية والدولية بشهادة هذه الدول، بل هو أيضاً لمصلحة الأميركيين والإيرانيين

والمسألة ليست في التعامل على المستوى السياسي فقط، العتب قائم أيضاً على تهميش الرأي الخليجي، وهذا لا يتماشى بناتا مع طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط الدول الخليجية بالولايات المتحدة، وبشكل أكثر وضوحاً، التأكيدات الخليجية تحمل نبرة "تحذير" من "تغيب" طرف أساسي في معادلة إنجاح أو إفشال أي نقاش مستقبلي

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

تتوالى، حالياً، تأكيدات مسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي للإدارة الأميركية القادمة حول أهمية إشراك دول المنطقة في أي حوار أو تفاوض يخص مستقبل المنطقة مع النظام الإيراني. وتأتي تلك التأكيدات من أكثر من مصدر وتتجلى في أكثر من موقف خليجي.
أي تهميش أو تجاهل لهذه الدول هو بمثابة إصرار من قبل الإدارة الأميركية، خاصة الديمقراطية، على تكرار ارتكاب الأخطاء التي بنيت في الماضي على الثقة في تعهدات النظام الإيراني.
غالباً ما يتركز الحوار الأميركي مع إيران في ملفات تكون الإدارة الأميركية في مازق فيها، وتريد الخروج منها بأقل الخسائر. حدث ذلك مع أفغانستان والعراق، من خلال قرار سحب القوات الأميركية بعد الاتفاق النووي سيء السمعة.
وخلال هذه الأيام، المشهد الأبرز للحوار بينهما، إلى جانب الملف النووي وتطوير الصواريخ الباليستية، هو الملف العراقي الذي يحتل مكانة مهمة في الإستراتيجية العربية، والخليجية بشكل خاص. لذا فإن احتمال حدوث أي شيء بين الولايات المتحدة وإيران مسألة واردة سواء بالحوار أو التصعيد.
لكن الثابت في العلاقة الأميركية الإيرانية، منذ 1979، أن إيران تسعى من وراء أي تفاهم إلى التمدد في دول الخليج، واستغلال أي اتفاق يحدث بعيداً عن هذه الدول إلى توسيع نفوذها في الجوار الجغرافي. وكان إيران تعتبر الحوار الأميركي أو الغربي معها، اعترافاً منها بأنها قوة إقليمية أكثر من أنها عامل استقراراً وتهديد للاستقرار في أهم بقعة إستراتيجية دولية.

الفيديو بهذا المستوى التقني الرديء، أما من الناحية الصحية فقد ظهر ثبوت متعباً، هزيباً، فاقداً للحركة تقريباً، كان جالساً لأنه لا يستطيع أن يقف بسبب الفترة الطويلة التي قضاهما في الإنعاش الذي أجده وادى إلى ما يسمى بضمور العضلات. كما أن صوته ظهر مرتجفاً وضعيفاً جراء التنفس الاصطناعي الذي خضع له. وتحدث الأطباء عن وجود شق بالقصبة الهوائية، لذلك تمت تغطية رقبته بسترة رغم وجود التدفئة في الغرفة. وسبب ذلك حسب أطباء كثيرين المحافظة على الفم والحنجرة والحبال الصوتية وإدخال الأجهزة الطبية مباشرة منها دون المرور على الفم.

ولاحظ الأطباء أيضاً أن عين الرئيس اليسرى جافة وتومض بشكل يدل على أن التحذير قد أضر بجسده كثيراً. يتساءل الجزائريون اليوم عن قدرة ثبوت على مواصلة مشواره الرئاسي ويعتبر الكثير منهم أنه من المستحيل أن يعود إلى حالته الصحية السابقة، وبين هذا وذاك يبقى بلدهم في صحة غير جيدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. ولم يكن يظهر ثبوت مطمئناً بل كان مقلقا أكثر. والخوف أن تدشن فترة تجاذبات واضطرابات جديدة في وقت أشد ما تحتاج إليه الجزائر هو الوضوح والشفافية.

ظهر ثبوت.. فهل طمأن
الجزائريين أم أقلقهم؟حميد زناز
كاتب جزائري

في وقت لم يكن ينتظره أحد ظهر الرئيس عبدالمجيد ثبوت في تسجيل قصير فاجأ به الجميع، من المعارضة مروراً بالإعلام العمومي والخاص ووصولاً إلى جزء من السلطة. لم يعلن عن ذلك الخروج الإعلامي على الإطلاق كما كانت تجري العادة في كل مرة يتحدث فيها أو يتحرك. وبعد غياب ما يقارب الشهرين، كما يقول هو نفسه، وبعد الجدل الذي خلفه ذلك الغياب والغموض والتواصل الرديء حول طبيعة مرضه، يعود ثبوت ليخاطب الجزائريين عبر وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، تويتر، دون وكان شيئاً لم يكن.

وعلى الرغم من الصور الكثيرة المهنية التي تحتفظ بها ذاكرة الجزائريين عن رئيسهم المخلوع عبدالعزيز بوتفليقة، جاء رئيسهم الحالي ليذكرهم بأن لا شيء تغير ويخرج عليهم بشكل أقل ما يقال عنه إنه غير مناسب لمنصب رئيس الجمهورية. كيف يمكن أن يخرج الرئيس في فيديو ضعيف التصوير في أقل من 5 دقائق ومقطع بطريقة هواة؟

لماذا فضل رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية التوجه إلى الجزائريين في لباس شبه رياضي وغير كاميرا هاتف نقال واحدة بدل كاميرات التلفزيون الاحترافية؟ وما هي الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من خلال تحليل تدخل الرئيس ثبوت بشكلها، طبيياً وسياسياً؟ لقد خاطب الجزائريين من مكان ما في ألمانيا، لا أحد يعرف أين بالضبط، فكانه يخفي عن الأنظار لسبب ما. وهو ما فهمه البعض من اختياره عدم استدعاء فريق تلفزيوني من الجزائر

لتسجيل خطابه، واللجوء إلى التواصل عبر حسابه الشخصي على تويتر. أما البعض الآخر فقد فسّر ذلك بوجود فتور بينه وبين القيادة العسكرية التي بدأت منذ مدة في البحث عن بديل له، كما هو متداول في بعض المنابر الإعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي.
هل شعر الرئيس ثبوت بشيء ما، أو أبلغ بامر فاسرع في الرد المضاد مسجلاً حضوره ليقول لخصومه المحتملين إنه لا يزال حياً ورئيساً للجزائر، ولاستبعاد أي تطبيق محتمل للمادة 102 من الدستور الجزائري الخاصة بإعلان الشغب في منصب رئيس الجمهورية، والتي بدأ الحديث عنها منذ مدة؟ وعموماً وبغض النظر عن سطحية التدخل الذي كان عبارة عن جمل سطحية مبغرة غير محكمة، يرى كثيرون أن هذا الخطاب المتسرع المرتجل، الذي تزامن مع ذكرى مرور سنة على انتخابه، هو رسالة جماعة ثبوت المباغثة إلى خصومهم فاعداً أن خارطة الطريق المرسومة هي التي تستمر كما كانت قبل مرضه، وأنه لا مجال للبحث عن مسارات أخرى خارج "جزائره الجديدة"، رغم فشل الاستفتاء حول التعديل الدستوري ومقاطعة الجزائريين له.
وبكلمة واحدة ظهر ثبوت ليرفض الرحيل ويلخط أوراق المطالبين بعزله، وربما ليوقف إجراءات كانت في طريقها إلى التنفيذ، ومن هنا جاء التسرع في نشر